

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة العاشرة
بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

مائدة مستديرة مع رؤساء اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة

"الأبعاد الإقليمية في التنمية"

موجز

من إعداد أمانة الأونكتاد. ليس وثيقة رسمية

كلمات المشتركة

قال السيد إيف بيرتيلو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، إن العولمة مفهوم غامض. فهي بالنسبة للبعض أمر لا يمكن تجنبه وبالنسبة للبعض الآخر أمر تفرضه الدول الغنية. وفي حالة أوروبا نجد أن النزعة الإقليمية أقوى من التكامل العالمي. وبالفعل فإن الغالبية الساحقة من أنشطة التجارة والاستثمار الأوروبية تجري داخل أوروبا نفسها وهو اتجاه يتصل بوضوح بتعزيز الاتحاد الأوروبي.

ومن الحجج التي تقال دعماً لزيادة التحرير أنه يمكن أن يؤدي إلى تحسين توزيع الموارد. ولكن هذا ينطبق فقط في حالة وجود مؤسسات قوية، الأمر الذي يتطلب ترتيباً صحيحاً لتتابع سياسات التحرير. والدور الذي يعزى لحركة رأس المال، إلى جانب أن هذه الحركة تشمل تدفقات متطايرة قصيرة الأجل، أدى بعدد من البلدان إلى اتباع سياسات اقتصادية حريصة جداً في المجال النقدي. وفي بعض البلدان وخاصة في أوروبا الشرقية، مثلاً، يعني ذلك تقييد التنمية الاقتصادية.

وشدد على جهود اللجنة لمساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتطوير مؤسسات سوقية وتزويدها بتوصيات في مجال السياسة العامة. وقال إن اللجنة تساهم أيضاً في وضع اتفاقيات وقواعد ومعايير تعتمد عليها بلدان المنطقة ولكن تستخدمها أيضاً بلدان خارج المنطقة (كما في حالة نقل البضائع الخطرة). وحث على مزيد من التعاون بين اللجان الإقليمية.

ولاحظ السيد خوسيه أوكامبو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أن بلدان المنطقة تتبع استراتيجيتين اثنتين: زيادة الانفتاح العالمي من ناحية، وزيادة الروابط الإقليمية من ناحية أخرى. وتوجد اتفاقات إقليمية في المنطقة منذ مدة طويلة مثل اتحاد البلدان الأندية واتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) وأن هذه الاتفاقات أدت إلى زيادة كبيرة في تجارة المكسيك؛ وهناك اتفاقيات ثنائية أخرى بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى في المنطقة إلى جانب وجود السوق المشتركة الجنوبية. ومع أن التجارة قد زادت زيادة كبيرة داخل المنطقة فإن هذه الاتفاقات أدت أيضاً إلى تنويع دينامي في التجارة وحدث ارتفاع هائل في نصيب المنتجين المصنعة. وفي العقد الماضي حدثت أيضاً زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المنطقة. وقال إن أمريكا اللاتينية والكاريبي مثلها مثل المناطق الأخرى عانت من حالة خطيرة من عدم الاستقرار أثناء أزمة تيكسلا (الأزمة المكسيكية) وفي أعقاب الأزمة الآسيوية. وقال إن الإقليمية والتكامل العالمي لا يتعارضان؛ بل على العكس يمكن أن تدعم الإقليمية التكامل العالمي. ولا يقتصر التكامل الإقليمي وخاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي على التجارة ولكنه يشمل أيضاً مجالات مثل النقل والطاقة والبيئة والمسائل الاجتماعية.

وأكد السيد كينغزلي ييبواه أمواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أهمية تخفيف الفقر والنمو المستدام في منطقته. وينبغي تقييم أثر العولمة بالقياس إلى أن تحقيق هدف تخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب إحراز معدلات نمو اقتصادي كبيرة ومستدامة، وهذا يستدعي زيادة الادخارات المحلية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وزيادة المعونة. وقال إن نمو التجارة والاستثمار الأجنبي المسجل في كل أنحاء العالم خلال العقد الماضي تجاهل أفريقيا إلى درجة كبيرة. وهناك على الأقل سببان هامين لذلك: أن النظام الاقتصادي السائد في العالم ليس مواتياً للبلدان الأفريقية؛ وأن القارة لا تزال تواجه مشاكل محلية كبرى مثل انخفاض المدخرات المحلية وضعف الهياكل الأساسية. ولذلك تقوم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الأصعدة الوطنية والدولية والإقليمية.

وقال إن الإجراءات الإقليمية تتسم بأهمية خاصة لأفريقيا ولكن سجل التكامل الإقليمي في القارة عموماً اختلط فيه النجاح بالفشل. ولذلك بدأت اللجنة تساعد في تعزيز تلك العملية. فقامت على سبيل المثال بإنشاء أمانة مشتركة للجنة تتألف من المصرف الأفريقي للتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهذه الأمانة مكرسة للتكامل الأفريقي. وقدمت اللجنة أيضاً التعاون التقني لمخططات إقليمية من قبيل الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الغربية. وتشمل المساعدات الأخرى من اللجنة مجالات النقل وتطوير سوق رأس المال (من خلال إنشاء محفل لسوق رأس المال) والديون ومسائل المعونة - وفي هذا المجال تبذل اللجنة جهداً خاصاً للجمع بين البلدان الأفريقية.

وقال السيد أدريانوس موي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي إنه رغم أن منطقة آسيا - المحيط الهادي منطقة سريعة النمو إلا أن مستوى وخطى التكامل يختلفان اختلافاً كبيراً بين البلدان. وينطبق ذلك أيضاً على الفوائد الناجمة عن العولمة. وقد تضررت معظم بلدان المنطقة من جراء الأزمة الآسيوية. ولكن البلدان التي شهدت نمواً سريعاً وحصلت على فوائد أكثر من العولمة كانت هي البلدان التي زادت خطورة تأثرها في حين أن البلدان التي كانت أبطأ نمواً وجنت فوائد أقل من العولمة عانت بقدر أقل. ورغم الأزمة كان للعولمة أثر إيجابي على المنطقة حيث بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٥ في المائة طوال العقد الماضي.

وكان أثر اتفاقات جولة أوروغواي بشأن التجارة والاستثمار في المنطقة محدوداً حتى الآن، فقد انضم ٢٤ بلداً فقط من الدول الأعضاء في اللجنة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة المنتجات ذات الأهمية الكبرى للمنطقة مثل الزراعة والمنسوجات، لم تتحقق بعد فوائد تحرير التجارة. وظلت الشركات عبر الوطنية، وخاصة المصارف، والصناديق المؤسسية للبلدان المتقدمة خارج المنطقة هي المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تزايدت أهمية المصادر من داخل المنطقة مثل اليابان والاقتصادات الصناعية الحديثة والصين. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة أساساً في قطاعات المصنوعات التي تستخدم العمالة الرخيصة مثل الإلكترونيات والأحذية والملابس. ويتم استيراد المواد الخام من خارج المنطقة في كثير من الحالات. ويتجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى مشاريع تنمية الموارد الطبيعية. ولما كان كثير من بلدان المنطقة يتبع نمطاً واحداً في التنمية، فقد ظهرت المنافسة الحادة بينها.

وقال السيد حازم الببلاوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إنه رغم العوامل المواتية في المنطقة من الناحية الجغرافية والثقافية إلا أن المنطقة تظل غير متكاملة اقتصادياً. ويرجع ذلك أساساً إلى اعتبارات سياسية. والتجارة البينية في المنطقة صغيرة وصفقات رأس المال الخاص محدودة. وتدفقات العمالة كبيرة ولكنها تميل إلى اتجاهات معينة، وأسواق العمالة في المنطقة أكثر تكاملاً نسبياً عنها في مناطق أخرى. وفي مجال التجارة تنفتح الدول الأعضاء في اللجنة على الخارج أكثر من انفتاح بعضها على البعض. ويمثل النفط والمنتجات المتصلة بالنفط نصيباً هائلاً من التجارة البينية داخل المنطقة. وفي حين كانت المساعدة الأجنبية سخية على صعيد المنطقة إلا أن تدفقات رأس المال الخاص كانت محدودة نسبياً.

ولم ينضم معظم أعضاء اللجنة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. ولتيسير مشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف بدأت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برامج لمساعدة الدول الأعضاء في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

المناقشة التي تلت الكلمات

جرت بعد العروض المقدمة في المائدة المستديرة مناقشة حوارية ألقت الضوء على أهمية البعد الإقليمي في التنمية وأبرزت مزايا استخدام الأدوات الإقليمية لكبح أثر قوى العولمة على العملية الإنمائية.

وأكد المشاركون على الظروف التي بدأ فيها التكامل الإقليمي بين البلدان النامية منذ عدة قرون وتطوره منذ ذلك الحين. وفي حين أن الدوافع السياسية القوية كانت في كثير من الأحيان هي التي سيطرت على إقامة الصلات الإقليمية فقد كانت هناك أيضاً أسباب عملية هامة. وبالتحديد كان التكامل الإقليمي موضع اعتراف بوصفه طريقاً مستصوباً للتغلب على مسائل تكاليف الصفقات واكتساب القدرة التنافسية من خلال تقصير وقت النقل ومسافاته وزيادة كفاءة التجارة.

ورأى عدة مشتركين أن درجة وشكل التكامل الإقليمي المتحقق قد أثراً عموماً على الطريقة التي تؤثر بها قوى العولمة على مختلف البلدان. فالبلدان النامية التي تمتعت بنمو ناجم عن التصدير - وهي تشمل معظم بلدان جنوب شرق آسيا وعدة بلدان من أمريكا اللاتينية - حققت عادة تكاملاً إقليمياً هاماً إلى جانب ذلك النمو. وهذا التكامل كثيراً ما ضخّم فوائد العولمة عن طريق نقل الفرص التجارية الجديدة إلى البلدان المجاورة. ولكن التكامل الإقليمي قد يسر أيضاً العدوى الاقتصادية: ففي آسيا انتقلت الأزمة الاقتصادية الأخيرة إقليمياً عن طريق انهيار الطلب على عدة منتجات إقليمية. وفي المقابل كان عنصر التضخيم هذا غير موجود تقريباً في أفريقيا حيث كان أثر الأزمة الآسيوية محدوداً لضعف التعرض بين القارتين وانخفاض العدوى داخل المنطقة. وأثبتت المناقشة بوضوح أن قوى العولمة قد زادت من تفاقم تهمة الاقتصادات الأفريقية وبعض البلدان في الشرق الأوسط في حين أتاح فرصاً اقتصادية أفضل نسبياً للمنطقة الآسيوية الأكثر تكاملاً.

وفي تحليل آثار العولمة من منظور إقليمي كان هناك اتفاق عام بين رؤساء اللجان الاقتصادية الإقليمية وبعض المشتركين في المناقشة الحوارية على أهمية كبح أثر العولمة على الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك من خلال اتخاذ قدر ملائم من الإجراءات الإقليمية. وأبرز المتحدثون من أمريكا اللاتينية بعض المجالات الهامة بصفة خاصة من مجالات التعاون الإقليمي ورددوا الأهمية التي يعلقها رؤساء اللجان الإقليمية على تعميق التكامل الإقليمي إلى مدى أبعد من نطاق تحرير التجارة الإقليمية. ففي حالة اتحاد البلدان الأندية على سبيل المثال كان الدافع السياسي قوياً في البداية. وتطورت أنشطة الاتحاد في المجال الاقتصادي وأصبحت تشمل اليوم مجموعة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية كذلك مثل القطاعين المالي والصحي.

وفي حالة معظم البلدان النامية لا يمكن لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وحدها أن تولد فوائد كافية؛ إذ يجب استكمالها بمجموعة من الإجراءات الإقليمية وخاصة تيسير كفاءة التجارة داخل الكيانات الإقليمية. ورئي عموماً أنه بدون اتباع نهج عملي متعدد الجوانب في التكامل الإقليمي ينطوي على استهداف الدعم في مجالات

التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية فسوف تواجه معظم البلدان النامية عقبات في جهودها للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة وستظل مخاطر التهميش عالية.

وشدد رؤساء اللجان الإقليمية على الفوائد المستمدة من تعاونهم مع الأونكتاد في جهودهم لتعزيز التكامل الفعال.

— — — — —